اقتصاديات العزلة:

تفاوت فاعلية العقوبات على الفاعلين الدوليين

د. مروة صبحي منتصر
مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - مصر

استخدمت الحكومات والمنظمات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد لتحقيق أهدافها السياسية الدولية عوضاً عن التدخل العسكري، لكن هناك شك في فاعلية مثل هذه التدابير, خاصةً مع تبنّى بعض الدول سياسات تتسم بالتكيف، لتحجيم التداعيات السلبية المرتبطة بالعقوبات على اقتصادها الوطني.

بالرغم من تزايد اللجوء إلى العقوبات الدولية؛ حيث خضع نحو 40% من سكان العالم لشكل من أشكال العقوبات الأمريكية، إلا أنه وفقاً لتقديرات الخبراء فإن تأثير العقوبات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي للدولة الخاضعة للعقوبات كان أقل من 2%.

وقد تنجح العقوبات الاقتصادية في إحداث أضرار اقتصادية للبلد المستهدف، لكنها في أغلب الحالات لا تحقق الأهداف المرجوة نظراً لنجاح الدول المُعاقَبة في ابتكار آليات للتكيف والالتفاف لإبطاء وإبطال فاعليتها في بعض الأحيان. وفي هذا الإطار، يحاول هذا التحليل تفسير ذلك، عبر رصد مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية للتكيف مع العقوبات، وتقديم بعض التوقعات بشأن احتمالية استمرار قدرة الدول المستهدفة على تخفيف أثر العقوبات المفروضة عليها في المدى المنظور.

أولاً: مؤشرات التكيف مع العقوبات

تشير تجارب تاريخية عديدة إلى أن العقوبات غالباً ما تفشل في الضغط على الدول المُعاقَبة بشكل كاف وفعال وتحقيق أهدافها المنشودة، سواء كان الهدف هو إنهاء الحروب، أو الحد من الأسلحة التدميرية، أو وقف الإبادة الجماعية. ويمكن استعراض بعض المؤشرات الدالة على ذلك من خلال ما يلي:

1- عدم جدوى عقوبات دولية سابقة: بالرغم من أن الغرب فرض 10 آلاف و128 عقوبة ضد روسيا منذ عام 2014 حتى اليوم – وهو أكبر عدد من العقوبات المفروضة على دولة؛ حيث فرض الغرب 3161 عقوبة على إيران، و2608 عقوبات على سوريا، و2077 ضد كوريا الشمالية – فإن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا يعد دليلاً عملياً على تكيف روسيا مع العقوبات السابقة؛ حيث طالت العقوبات كل قطاع في الاقتصاد الروسي. كذلك فشلت العقوبات على كوريا الشمالية وكوبا وإيران.

اتبعت الدول المُعاقَبة سياسات بعضها معلوم وبعضها سري للالتفاف حول العقوبات الدولية المفروضة عليها، ومنها استيراد ما تحتاجه الدولة المُعاقَبة عبر حسابات بنكية في الخارج بجوازات سفر مزورة لجنسيات أخرى، أو استغلال إعفاء الواردات الغذائية والدوائية من العقوبات بإنشاء شركات في أسواق أخرى كأفريقيا والهند والصين.

وقد واجهت كوبا الحظر الأمريكي على الأسلحة والتجارة منذ عام 1960، ولا يزال النظام الشيوعي في السلطة، كما فشلت العقوبات على كوريا الشمالية التي فُرضت لأول مرة بعد الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي، فشلاً ذريعاً؛ حيث أصبحت سُلالة "كيم" أكثر عدوانية وأفضل تسليحاً رغم العقوبات الأمريكية الصارمة على بيونج يانج. وتشير تقديرات إلى أن النظام الكوري الشمالي، الذي يعد النظام الأكثر عزلةً في العالم، لديه عشرات الأسلحة النووية والصواريخ البعيدة المدى التي يمكن إطلاقها عبر آسيا والمحيط الهادئ[1].

ويُلاحظ أن استمرارية الأنظمة المُعاقَبة يمكن أن يؤدي إلى زيادة شعبيتها في الداخل، كما هو الحال في كوريا الشمالية وميانمار. وفي المجمل أثبتت التجارب الدولية أن العقوبات يمكن أن تفضي إلى نتائج عكسية. وعلى سبيل المثال، منذ دخول معاهدة حظر الانتشار النووي حيز التنفيذ عام 1970، حصلت أربع دول على أسلحة نووية، هي إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، وفعلت ثلاثة منها ذلك أثناء تعرضها للعقوبات.

2- الإجراءات المضادة من الدول المُعاقَبة: من الممكن أن يفضي فرض العقوبات الاقتصادية إلى موجات مرتدة من الركود الاقتصادي على من يفرض العقوبات وليس على البلد المُعاقَب فحسب. ويدلل على ذلك الإجراءات التي اتخذتها روسيا رداً على العقوبات الغربية، التي تمت تسميتها "هجمات الطاقة"، وفي مقدمتها تقليص إمدادات الغاز الطبيعي لبعض دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث أسفرت هذه الإجراءات عن زيادة سعر الغاز خلال يوم واحد بنسبة 10% تقريباً، بشكل أدى إلى توقف بعض القطاعات الصناعية الرئيسية في بلدان أوروبية، وعلى رأسها ألمانيا، وارتفاع أسعار الطاقة والكهرباء والغذاء.

وفي الوقت نفسه، لم تجد الدول الأوروبية أي بديل عملي لإمدادات الطاقة الروسية؛ ولذلك تواصل الشراء من موسكو. ووفقاً لمجلة "سبكتاتور" البريطانية، كانت وزارة المالية الروسية تتوقع دخلاً إضافياً قدره 9.6 مليار دولار في أبريل 2022 وحده؛ وذلك بفضل ارتفاع أسعار الطاقة. وإذا ظلت هذه الأسعار مرتفعة، فإن موسكو ستجني المزيد من الأموال من بيع النفط والغاز هذا العام أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت الحالي، تجني موسكو نحو 800 مليون دولار يومياً، ويتم إنفاق جزء كبير منها لتحفيز اقتصاد البلاد.

وإلى جانب هجمات الطاقة، كانت روسيا تحاصر فعلياً موانئ البحر الأسود، التي يتم منها شحن ملايين الأطنان من الحبوب الأوكرانية إلى العالم الخارجي، إلى أن تم توقيع اتفاقيتين برعاية الأمم المتحدة وتركيا في 22 يوليو 2022 لمدة 120 يوماً، تتيحان تصدير حبوب أوكرانية محاصرة بسبب حرب روسيا، وتصدير سلع غذائية وأسمدة روسية رغم عقوبات غربية فرضت على موسكو. وقد تسبب الحصار الروسي الأولي في ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة 48% مقارنةً بعام 2019؛ ما أدى إلى تدمير الأسواق، لا سيما في جميع أنحاء أفريقيا[2].

3- تفضيل قوى اقتصادية كبرى الحياد: تفضل قوى اقتصادية كبرى تبني الحياد تجاه العقوبات الدولية. وعلى سبيل المثال، حرصت الصين على شراء النفط الروسي بسعر رخيص في الشهور الأخيرة، كما ارتفعت طلبات الهند من الخام الروسي مؤخراً؛ حيث أغرى انخفاض الأسعار نيودلهي بالتخلي عن تضامنها مع أوكرانيا في بداية الأزمة. ولا يقتصر الأمر على شراء الدول "المحايدة" موارد الطاقة الروسية؛ فرغم تعهد المستشار الألماني أولاف شولتز بتعليق المصادقة على خط أنابيب نورد ستريم 2،

عدد العقوبات الدولية وفقاً للدول حتى مارس 2022

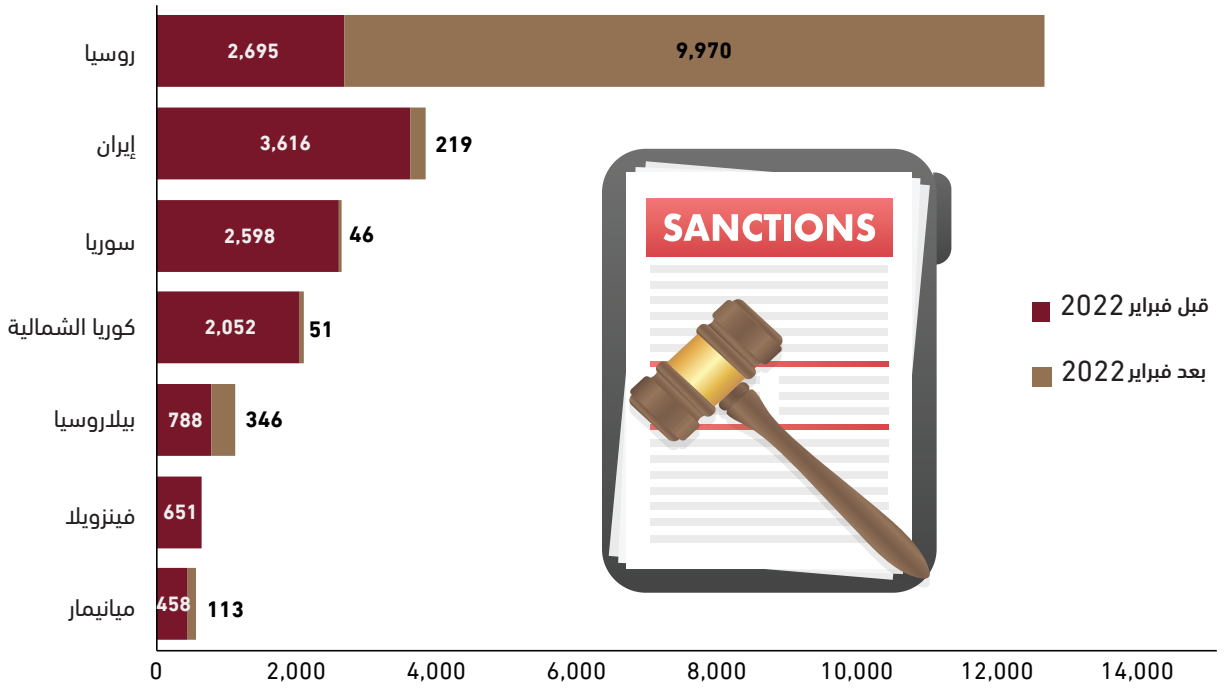

Source: The World's Most-Sanctioned Countries, **Statista,** March 2022, Accessible at: https://bit.ly/3MqEfbe.

فإنه غير مقتنع باستعداد بلاده للتخلي عن الطاقة الروسية بين عشية وضحاها. وتشير التقديرات إلى أن برلين تدفع لروسيا حالياً 220 مليون دولار يومياً مقابل إمدادات النفط والغاز؛ أي أكثر من ربع الدخل اليومي لروسيا من الطاقة[3].

كما ترفض المجر دعم العقوبات الغربية على روسيا، وتحديداً فيما يتعلق بالحظر المفروض على واردات الوقود. ووفقاً لرئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، فإن الأمر سيكون أشبه بـ"قنبلة ذرية" ألقيت على الاقتصاد المجري، لافتاً إلى أن استغناء بلاده عن الطاقة الروسية يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل وإلى عدد كبير من الاستثمارات. ومع ذلك، أشار إلى أن "المجر مستعدة للمفاوضات إذا كانت المقترحات متوافقة مع مصالح الدولة"، وقد أدى موقف المجر إلى تأخير فرض الاتحاد الأوروبي الحزمة السادسة من العقوبات، التي تم إقرارها في 30 مايو 2022، وتعد هي الحزمة الأثقل وفقاً لممثلي الاتحاد الأوروبي[4].

ثانياً: توظيف آليات التكيف

يبدو من خلال متابعة التجارب الدولية في العقوبات، وآخرها العقوبات الغربية على روسيا، أن البلدان الخاضعة للعقوبات تتبنى استراتيجيات دفاعية لاحتواء الضرر الناجم عن العقوبات أو خرقها، ومنها ما يلي:

1- استخدام بدائل موازية لخرق العقوبات: اتبعت الدول المُعاقَبَة سياسات بعضها معلوم وبعضها سري للالتفاف حول العقوبات الدولية المفروضة عليها، ومنها استيراد ما تحتاجه الدولة المُعاقَبَة عبر حسابات بنكية في الخارج بجوازات سفر مزورة لجنسيات أخرى، أو استغلال إعفاء الواردات الغذائية والدوائية من العقوبات بإنشاء شركات في أسواق أخرى كأفريقيا والهند والصين لغسل الأموال أو للاستيراد منها، أو استخدام أعلام دول صغيرة على ناقلاتها النفطية للتهريب.

ووفقاً لمعهد القيادة التنفيذية (CELI) بجامعة ييل، أشار مؤيدو نظام العقوبات إلى أن أكثر من 1000 شركة قلصت عملياتها في روسيا. وعلى الرغم من أن الانسحاب المالي بقيادة الغرب من روسيا يبدو ساحقاً على نطاق واسع، فإن الواقع يبدو أكثر تعقيداً إلى حد ما؛ إذ نجحت السلطات الروسية في تمكين مجموعة واسعة من مخططات "الاستيراد الموازي". ولا تزال العديد من المنتجات متاحة للشراء في روسيا، على الرغم من حقيقة أن هذه الشركات المصنعة لم تعد تزود الأسواق الروسية بشكل مباشر.

وتصل هذه البضائع عادةً إلى روسيا عن طريق الواردات غير المصرح بها من الكيانات الموجودة في دول الاتحاد السوفييتي السابق بما في ذلك كازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا. وقد فتحت موسكو الباب أمام مثل هذه الأنشطة من خلال رفع القيود المفروضة على إعادة بيع أنواع كثيرة من البضائع المشتراة في الخارج. وتشير تقديرات إلى أن من المتوقع أن يصل إجمالي هذه المعاملات، المعروفة أيضاً باسم "مبيعات السوق السوداء"، إلى 16 مليار دولار بحلول نهاية 2022.

كما يقدم اعتماد العملات الرقمية في مبادلات طهران وموسكو مثالاً آخر على قدرة الطرفين على خرق العقوبات الغربية. وقد كانت العقوبات على البلدين دافعاً للبلدين للاعتماد على العملات الوطنية في المبادلات التجارية للالتفاف على الحظر الأمريكي على استخدامهما نظام المبادلات العالمي "سويفت". وكذلك انتهجت إيران ما تُعرف "بالوجهات المجهولة" لبيع النفط الإيراني. وتتبع إيران طرقاً لتضليل محاولات مراقبة وتتبع وجهاتها النهائية، ومنها إخفاء نظام التعريف الآلي بالموقع (AIS Satellite Tracking)، وإخفاء هوية المشترين تجنباً للغرامات الأمريكية، وكذلك إخفاء الحمولات الإيرانية وسط حمولات دول أخرى[5].

2- تنويع الشركاء التجاريين على الساحة الدولية: تقتنص الأسواق الناشئة الكبرى، كالهند والصين، فرص فرض العقوبات على دول معينة؛ ما يفتح أسواقاً بديلة أمام الدول المُعاقَبة. وربما يكون التحدي الأكبر بعيد المدى لحملة الغرب للضغط على روسيا هو حقيقة أن القوى الاقتصادية الناشئة الكبرى في العالم لم ترفض الانضمام إلى نظام العقوبات الذي تقوده واشنطن فحسب، بل استمرت في تعميق علاقاتها التجارية والمالية مع موسكو؛ إذ كثفت كل من الهند والصين وتيرة وارداتهما من الطاقة من روسيا خلال النصف الأول من 2022 لتصل لنحو 20 ضعفاً.

كما ارتفع حجم التجارة المتبادلة بين إيران وروسيا؛ حيث تُظهر الإحصاءات أن تجارة البلدين

عدد المنظمات المدرجة في قوائم العقوبات الغربية على روسيا حسب القطاع

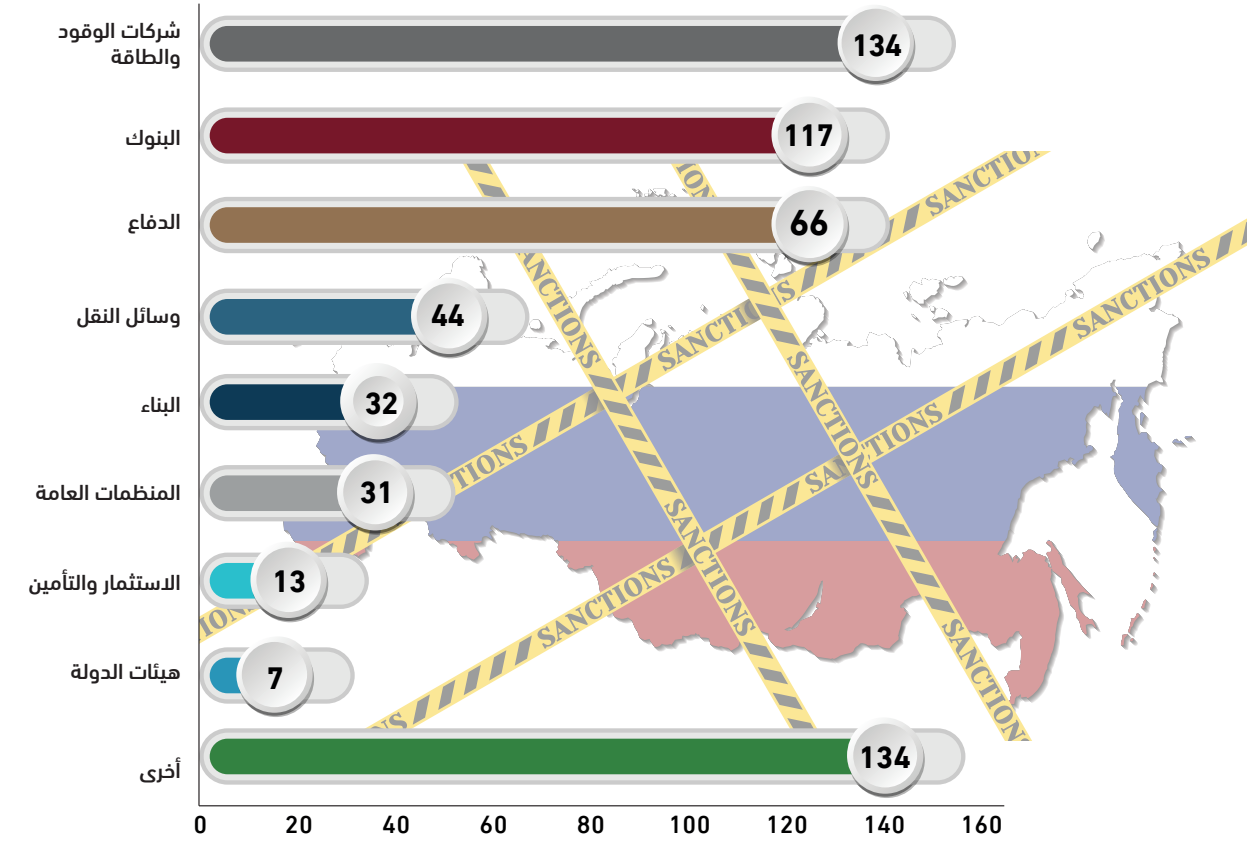

Source: Number of organizations in sanction lists of the European Union and the United States on Russia as of October 11, 2021, by sector, **Statista,** Feb 14, 2022, Accessible at: https://bit.ly/3VZCoND.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام المالي الإيراني في 2022 – الذي بدأ في 21 مارس – ارتفعت 9% في الحجم و11% في القيمة. وارتفعت الصادرات الإيرانية إلى روسيا خلال الفترة نفسها بنسبة 6% في الحجم، وتراجعت 15% في القيمة مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، كما اتجهت روسيا إلى أسواق بديلة لترويج نفطها بعيداً عن السوق الأوروبية. وبالمثل، اتجهت استراتيجية الحكومة الإيرانية الحالية نحو الجوار والأسواق الآسيوية من أجل إبطال مفعول العقوبات الأمريكية. وقد شكلت الهند سوقاً ضخمة لصادرات النفط الإيرانية رغم محاولات واشنطن لمنعها من ذلك.

3- تبني إجراءات اقتصادية صارمة وتقديم تعويضات: أصيب الغرب الذي توقع انهيار الاقتصاد الروسي بخيبة أمل، ويدلل على ذلك تعافي الروبل، بعد أن اتخذ البنك المركزي الإجراءات اللازمة التي شملت رفع سعر الفائدة بشكل حاد لجعل الروبل أكثر جاذبية، وفرض ضوابط صارمة على الصرف لمنع الطلب على العملات الأجنبية، إلى جانب تقديم حزم دعم للشركات المحلية. وقامت روسيا كذلك بإحلال الإنتاج المحلي تدريجياً محل الواردات في انتظار تحسن الوضع، بعدما تسببت العقوبات في تقليص الواردات دون أن تتعطل الصادرات؛ ما أدى إلى زيادة فائض الميزان التجاري.

كما قامت الحكومة الروسية بإجراءات لدعم المجالات المختلفة، بشكل أسفر عن نتائج إيجابية؛ فعند مقارنة وضع العديد من القطاعات خلال مارس 2022 بما كان عليه في الفترة المناظرة من عام 2021، يُلاحظ أن صناعة التعدين نمت بنسبة 7.8%، وإمدادات الطاقة والغاز بنسبة 1.5%، وإمدادات المياه والتخلص من النفايات بنسبة 7.2%، كما أن هناك زيادة في قطاع الأغذية بنسبة 1.1%، والإنتاج الطبي بنسبة 46.8%[6]. وإلى جانب التدابير التعويضية الاقتصادية، ساعدت زيادات معاشات التقاعد وعمليات إنقاذ الشركات في حماية المواطن الروسي العادي[7].

4- الاستعانة بقراصنة إلكترونيين لسرقة الأموال: أدت العولمة إلى إضعاف الدور التقليدي للدول؛ ما أفسح المجال للجهات الفاعلة من دون الدول العابرة للحدود أن تكون لاعباً دولياً هاماً وآلية فعالة تستعين بها الدول المُعاقَبة لخرق العقوبات. وتغيرت طبيعة الجرائم العابرة للحدود، لتشمل هجمات السرقات الإلكترونية، والعملات المشفرة، وهجمات برامج الفدية؛ فعلى سبيل المثال، كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي في منتصف أبريل 2022 عن قيام قراصنة إلكترونيين مرتبطين بكوريا الشمالية بسرقة عملات مشفرة، تعادل قيمتها 620 مليون دولار، مستخدمين في ذلك لعبة الفيديو الشهيرة آكسي أنفينيتي[8].

وحذرت شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) المؤسسات المالية من التعامل مع مدفوعات العملة المشفرة غير العادية أو المعاملات غير القانونية التي قد تستخدمها روسيا لتخفيف الضرر المالي الناجم عن العقوبات المرتبطة بأوكرانيا. كما حذرت السلطات الفيدرالية الأمريكية من أن روسيا قد تكثف هجمات برامج الفدية ضد الولايات

المتحدة كوسيلة لتخفيف الضرر المالي الذي تتعرض له بسبب العقوبات[9]. ونظراً لعدم تنظيمها بواسطة قوانين العملات المالية النموذجية في الولايات المتحدة، أصبحت العملة المشفرة طريقة مفضلة لمجرمي الإنترنت لإجراء المعاملات، بما في ذلك تلقي المدفوعات بعد هجمات برامج الفدية.

5- خلق تحالفات عالمية موازية للتهرب من العقوبات: تساعد شبكة الشركات الوهمية والجواسيس ومجرمو الإنترنت والبنوك في الدول الحليفة للبلدان المفروض عليها العقوبات، في الحفاظ على الأنظمة المالية للدول المُعاقَبة. وعلى سبيل المثال، نقلت شركة مسجلة في هونج كونج في سبتمبر 2020 ملكية سفينة اختفت من قواعد بيانات التتبع البحري إلى شركة Su Ryong San Shipping Co Ltd ومقرها بيونج يانج. ووفقاً لمراقبي الأمم المتحدة، استوردت الشركة المملوكة للصين ما يصل إلى 200 ألف طن من الفحم الكوري الشمالي الخاضع للعقوبات، وقايضتها مع شركة أثاث صينية مقابل شحنتين من الأسمدة إلى كوريا الشمالية[10].

وفي عام 2017، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على بنك داندونج، وهو بنك صيني صغير لديه أصول بقيمة 10.66 مليار دولار، متهمة إياه بتسهيل معاملات بملايين الدولارات للشركات المشاركة في برنامج الأسلحة الكوري الشمالي[11]. كذلك تقوم كوريا الشمالية وإيران بالتعامل مع البنوك الصينية أو ما تُعرف بـ"burner banks" التي تسهل المعاملات غير القانونية، ولكن يتم بعد ذلك تصفيتها أو إعادة تشكيلها قبل اكتشاف أنشطتها.

وفي المجمل، يُلاحظ أن العقوبات الغربية ساهمت في خلق تحالفات مالية عالمية موازية في الشرق تهيمن عليه الصين، في مقابل النظام المالي الحالي الذي يهيمن عليه الدولار.

ثالثاً: استدامة التكيف مع العقوبات

ثمة توقعات متباينة بشأن مدى قدرة الدول المُعاقَبة على التكيف مع العقوبات في المدى المنظور؛ حيث يشكك البعض في فاعلية العقوبات، في حين يرى آخرون أن العقوبات ستؤتي ثمارها في الفترة المقبلة. وفي المجمل، يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل يمكن في ضوئها تحديد قدرة الدول المُعاقَبة على التكيف مع العقوبات من عدمه، وعلى رأسها ما يلي:

1- القدرة على تفكيك الجبهة الفارضة للعقوبات: هناك علاقة بين القدرة على التكيف مع العقوبات وقدرة الدول المُعاقَبة على تفكيك جبهة الدول التي تفرض عليها العقوبات؛ حيث إن فشل الأخيرة في تحقيق هذا الهدف سيجعلها رهينة للعقوبات وستتأثر اقتصاداتها بشدة نتيجة استمرارها. ويُشار في هذا الإطار إلى أن الجانب الروسي يراهن حالياً على سلاح الطاقة لإرباك المواقف الأوروبية تجاه فرض العقوبات عليه وإدخال الانقسام بينها. وقد تزايدت المخاوف في الداخل الأوروبي مؤخراً من إمكانية ابتعاد دول الاتحاد الأوروبي تدريجياً عن نظام العقوبات على روسيا نتيجة التحديات الاقتصادية المتزايدة.

2- حدود الاستفادة من الترابط الاقتصادي العالمي: إن الترابط بين اقتصادات العالم، الذي طالما كان يُنظر إليه

على أنه أداة سلام، أصبح سلاحاً في الحرب؛ حيث أدت العولمة إلى تضخيم الاعتماد المتبادل بين الدول، ومن ثم لا تقدم العقوبات الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد إلى عزلة حقيقية أو مخاطر عالية على البلدان المُعاقَبَة فحسب؛ فبدلاً من أن يعاقب الغرب روسيا عاقب نفسه، وعلى العكس استفادت موسكو من العقوبات في بعض الأحيان من خلال رفع صادراتها من الطاقة إلى آسيا؛ ما مكن ميزان مدفوعاتها من تحقيق فائض غير مسبوق.

كما عاقبت روسيا الغرب بتخفيض إمدادات الغاز من خطوط الأنابيب الرئيسية مثل نورد ستريم 1. لكن في المقابل يرى بعض المحللين أن روسيا لن تستفيد طويلاً من قطعها إمدادات الغاز؛ حيث لا تستطيع موسكو العثور على بدائل مستدامة للسوق الأوروبية؛ لأن قسماً كبيراً من بنيتها لتصدير الغاز (خطوط الأنابيب ومحطات الغاز الطبيعي المسال) موجهة نحو أوروبا، وسوف تستغرق عملية إعادة توجيه تدفق الغاز إلى دول مثل الصين سنوات وتكلف مليارات الدولارات. كذلك حذرت تقارير من أضرار طويلة الأمد تهدد الاقتصاد الروسي بفعل القيود المفروضة على الاستيراد.

3- مدى تأثر النظام السياسي الحاكم بالعقوبات: تهدف العقوبات الاقتصادية إلى توليد ضغوط شعبية داخلية على نظام سياسي معين. ولكن تعد طبيعة ذلك النظام السياسي محدداً هاماً لقياس مدى فاعلية العقوبات ومدى قدرة النظام على التكيف معها. ويبدو حتى الآن أن تأثير العقوبات على المستوى الداخلي في روسيا غير مجدٍ بالصورة التي ينشدها الغرب. كما أثبتت الخبرات الدولية من كوبا إلى كوريا الشمالية، ومن ميانمار إلى إيران ومن فنزويلا إلى روسيا، أن العقوبات الدولية قد رسخت وجود الأنظمة الحاكمة.

4- توقيت فرض العقوبات على الدول المستهدفة: قد يتحول الوقت إلى سلاح يمكن استخدامه ضد مَن فرض العقوبات. وتتحدد قدرة الدول المستهدفة على التكيف مع العقوبات على سرعة فرضها بطريقة سريعة ومفاجئة دون منح الدول المستهدَفة الوقت لإيجاد أسواق بديلة أو بناء تحالفات جديدة للتغلب على العقوبات. ويعتقد بعض المحللين أنه ربما يكون الوقت قد نفد بالفعل بالنسبة للغرب لاستخدام العقوبات الاقتصادية لشل آلة الحرب الروسية، مشيرين إلى أنه لو تحركت أوروبا بشكل أسرع وفرضت العقوبات على قطاع الطاقة منذ بداية الصراع، لكانت نجحت في شل الاقتصاد الروسي.

5- ثبات أو تغير مواقف الحلفاء للدول المُعاقَبة: يعد تغير مواقف الحلفاء من العوامل المسرعة لاستسلام الدولة المُعاقَبة؛ فكلما زاد ثبات الدول الحلفاء الداعمين للدولة المُعاقَبَة، زادت قدرتها على مقاومة العقوبات، والعكس صحيح. ويدلل على ذلك أنه في عام 2013، كان الشيء الوحيد الذي أجبر إيران على الجلوس على طاولة المفاوضات، هو موافقة الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا على تقليص مشترياتها من النفط الإيراني. واضطرت إيران بعد هذا الموقف إلى تخزين النفط غير المَبيع على ناقلات بحرية[12].

وختاماً، عند تقييم تفاوت العقوبات الدولية من حالة إلى أخرى وفي الحالة الواحدة من ظرف إلى آخر، يمكن القول إن العقوبات الدولية عبر التجارب التاريخية لم تكن كافية وحدها لإنزال الهزيمة بالدولة المُعاقَبَة، ومن ثم تحتاج لإنجاحها دوماً قوة اقتصادية إلى جانب قوة عسكرية هائلة، وهو ما يفسر الاستراتيجية الغربية الحالية التي تقوم على إرسال الدعم العسكري الهائل لأوكرانيا بالتوازي مع فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا.

المصادر:

1- Robin Wright, Why Sanctions Too often Fail, **The New Yorker,** March 7,2022, Accessible at: https://bit.ly/3QiDHEB

2- Simone Jenkins, The EU should forget about Sanctions, they are doing more harm than good, **The Guardian,** June 2022, Accessible at: https://bit.ly/3Qic2DP

3- Kate Andrews, Putin's Billions: have Sanctions backfired?, **The Spectator,** June 25, 2022, Accessible at: https://bit.ly/3Xd7AII

4- Anna Kolotova, Sanctions against Russia: do they have any point?, **Modern Diplomacy,** May 26, 2022, Accessible at: https://moderndiplomacy.eu/2022/05/26/sanctions-against-russia-do-they-have-any-point/

5- Robert Einhorn, "Lets get realistic on North Korea and Iran", **Brookings,** October 5, 2018, Accessible at: https://brook.gs/3WQbFCB

6- Anna Kolotova, Sanctions against Russia: do they have any point?, **Op.Cit.**

7- Who is winning the sanctions war?, **The Economist,** August 24, 2022, Accessible at: https://econ.st/3Csl8rC

8-Jason Bartlett, S Sanctions, Cyber, and Crypto: How Pyongyang Can Exploit the War in Ukraine, **The Diplomat,** July 27, 2022, Accessible at: https://thediplomat.com/2022/07/sanctions-cyber-and-crypto-how-pyongyang-can-exploit-the-war-in-ukraine/

9- Elizabeth Montalbano, Russia May Use Ransomware Payouts to Avoid Sanctions' Financial Harm, **Threatpost,** March 10, 2022, Accessible at: https://threatpost.com/russia-ransomware-payouts-avoid-sanctions/178854/

10- Christian Davies, North Korea's sanctions evasion points way for Russians to bypass the west, **Financial Times,** April 21, 2022, Accessible at: https://www.ft.com/content/10a5fcb0-877-74d48-aa0b-630f671ed3c1

11- **Ibid**

12- Borzou Daragahi, How Iran Can Evade Sanctions This Time, **The Atlantic,** May 22, 2018, Accessible at: https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/05/iran-sanctions-trump-nuclear-turkey/560819/